

العراقيون احتفلوا بعيد الجيش بلا وزير.. فهل يحتفلون بعيد الشرطة كذلك؟

بغداد - عمر عريم



تعيين مدير شرطة لكل لواء من ألوية العراق مع عدد من معاونيه له.

وكان التعاون متواصل بين الضباط العراقيين والبريطانيين بشأن تدريب القوة وتعيين واجباتها وتحديد المسؤوليات حتى عام 1927.

وبعد عقد معاهدة عام 1930 بين العراق وبريطانيا، انتقلت المسؤولية التنفيذية بكاملها إلى أيدي الضباط العراقيين وبقي عدد من الضباط البريطانيين انحصرت أعمالهم في النواحي الاستشارية والتفتيشية. وفي عام 1932 أرسلت بعثات من الضباط في كل دفعة للتدريب في كلية الشرطة في لندن لرفع الكفاءة ودراسة شؤون إدارة الشرطة.

وفي عام 1940 صدر قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم 7 لسنة 1941 حيث الغي بيان البوليس رقم 72 لسنة 1920 ونظام البوليس العثماني النافذ والاحتفاظ بأحكام التعليمات سارية المفعول.

ثم صدر قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم 40 لسنة 1943 وصدر قانون تعديله رقم 61 لسنة 1950 وكان تعديله الثاني رقم 39 لسنة 1951 واشتمل على شروط التعيين ودرجات الضباط والمفوضين وتثبيت الصنوف والدرجات والرواتب وشؤون التفتيش والدورات ونوط الشرطة والمكافآت والترتب والعلامات والأزياء والترفيه.

واستمرت مديرية الشرطة العامة كتشكيل رئيس في حفظ الأمن العام وتتبع لها معظم التشكيلات الأمنية مثل مديرية الأمن العامة وكانت تسمى (قسم الشرطة السرية) ومديرية المخابرات العامة التي كانت قسماً من أقسام الشرطة العامة.

وبمرور الزمن انفصلت معظم الدوائر الأمنية عن تشكيل الشرطة العامة لتوسع أعمالها وواجباتها وتوسع شؤون الدولة عموماً. وبعد الغزو الأميركي للعراق وسقوط النظام السابق في عام 2003 أعيد تشكيل الشرطة العراقية بدعوة ضباط وأفراد الشرطة إلى الالتحاق بدوائهم السابقة، وحدث تغيير جديد بتشكيلات الشرطة العراقية ولكن بالواجبات والمهام السابقة.

تصادف يوم الأربعاء التاسع من كانون الثاني، الذكرى 95 لتأسيس الشرطة العراقية بأجواء حافلة وباجواء من الانتصارات التي تعيشها البلاد ضد تنظيم داعش الإرهابي والذي كان للشرطة مختلف صنوفها الدور البارز فيها.

ولاول مرة منذ البدء باقامة احتفالات بذكرى التأسيس لاجود لوزير على رأس الهرم الأمني مما ولد حالة من الاستياء الشعبي لعدم قدرة القوى السياسية التوافق على مرشح معين يمضي وتمضي معه الحكومة نحو تنفيذ اهدافها المعلنة بحياة امنة مستقرة مفعمة بالبناء والاعمار. وكانت الشرطة العراقية قبل التأسيس في

من الشهداء والمصابين للحفاظ على حرمة البلد ووحدته واستقراره. ويسجل على العموم لتاريخ الشرطة العراقية عدم تدخلها في الامور السياسية التي تواترت على العراق منذ تأسيس الدولة العراقية وبقيت محافظة على سجلها بعدم التدخل، فهي تشكيل وقوة لحفظ النظام والامن والاستقرار بعيدا عن اي مؤثرات سياسية لم تجلب للبلاد في الكثير من تاريخها سوى الازمات.

ويامل العراقيون جميعا ان تضفي الجلسات

وتم استحداث تشكيلات جديدة للشرطة العراقية بموجب "النظام الفيدرالي الاتحادي الديمقراطي" الذي بنيت عليه الدولة العراقية بعد عام 2003 واهمها تشكيل الشرطة الاتحادية التي كان لها الدور الكبير والمؤثر في حفظ الامن والاستقرار بعموم البلاد. وكان دورها كبيراً وواضحاً بالحرب ضد الارهاب الذي غزا البلاد بتسميات متعددة من القاعدة الى داعش، وقدم افراد الشرطة وخاصة تشكيل الشرطة الاتحادية مجاميع

المقبلة للبرلمان الى التوافق السياسي بين كتله من اجل تسمية مرشح للوزارة دون الاصرار على اسم ما ولتبتعد عن التأثير السياسي الذي لم يجلب سوى التأخير للحكومة باستكمال كابنتها. فالوزارة مليئة بضباط اصحاب خبرة وكفاءة ومهنية يستطيعون ادارتها بهمة عالية مستلهمين من تاريخ الوزارة وشرطتها وامنها العبر والتجارب والتي تسير بها نحو مزيدا من القوة والاستقرار.

كيف علق العراقيون على مزاعم زيارة شخصيات للأراضي الفلسطينية المحتلة؟

بغداد - متابعة

يشغل العراقيون خلال الساعات الأخيرة بتقارير زعمت زيارة وفود عراقية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ولقاءها بمسؤولين من الكيان الصهيوني، حتى أن ذلك الإعلان غطى على يوميات حراك البصرة الاحتجاجي وجلسة البرلمان لهذا اليوم الثلاثاء، والحديث عن الانسحاب الأميركي من سوريا باتجاه العراق. ونالت التعليقات العراقية إجماعاً كاملاً على مهاجمة الاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بتفعيل القانون رقم 201 العراقي، القاضي بإعدام أي مواطن يثبت له علاقة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي واعتبارها من جرائم الخيانة العظمى.

ونشرت وسائل إعلام الاحتلال الإسرائيلي، الاثنين، تقريراً نقلاً عن مسؤولين في سلطة الاحتلال، تتحدث عن أن ثلاثة وفود مكونة من 15 شخصية عراقية، بينها شخصيات دينية بارزة، زارت الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبحسب التقرير، فإن هذه الوفود أجرت لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين رسميين في الأراضي المحتلة، وقامت بجولات في أنحاء مختلفة منها، ومن ضمنها زيارة لمتحف ضحايا المحرقة النازية "ياد فشميم"، ولقاءات مع شخصيات أكاديمية إسرائيلية ترتبط بالجاليات اليهودية من العراق التي هاجرت إلى فلسطين.

بينما نشر حساب الإسرائيلي إيدي كوهين، أسماء من قال إنهم "نواب عراقيون وأشخاص

من طرفهم قد زاروا إسرائيل ضمن وفود رسمية من الحكومة العراقية. وجاء في تغريدة له على "تويتر"، أنه من الزائرين "أحمد الجبوري عن نيوى، أحمد الجربا عن نيوى، عبد الرحمن اللويزي عن نيوى نائب سابق، عبد الرحيم الشمري عن نيوى بالإضافة إلى خالد المفرجي عن محافظة كركوك، وعالية نصيف عن بغداد". وأثار الإعلان ردود فعل واسعة منها إعادة إحياء الحديث عن المادة 201 من قانون العقوبات العراقي النافذ بالبلاد وهي الإعدام شنقاً حتى الموت لمن ثبت تعامله أو تعاونه مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي داخل دولة فلسطين العربية. وفي فقررة أخرى للسجن مدة لا تقل عن 10 سنوات لمن أبدى تأييده لممارسات الاحتلال

أو شجع عليها. ويقول الخبير القانوني محسن ماجد، من نقابة محامي النجف جنوبي العراق، إن "من محاسن مزاعم الاحتلال الإسرائيلي أن العراقيين حققوا إجماعاً وطنياً جديداً على رفض أي نوع من أنواع التواصل مع هذا الكيان المسخ". وبين، أن "سكان النجف وكربلاء والبصرة وميسان والقادسية وبابل سيمزقون بأسنانهم وأذيتهم أي عراقي يشذ ويحاول أن يخون القضية العربية بل الإنسانية قبل أن تكون عربية"، وفقاً لقوله.

وأكد أن "القانون العراقي النافذ يعتبر التطبيع بأي شكل من الأشكال خيانة وجريمة مخلة بالشرف ويمكن أن تكون المزاعم إيجابية في

إعادة تأكيده والعمل به وإشعار الادعاء العام بالعراق بتحريك أي قضية سابقة مشابهة للتحقيق بها منذ عام 2003 ولغاية الآن". على مواقع التواصل الاجتماعي، كتفتت التعليقات في هذا الإطار. وقال الصحافي مصطفى سعدون في صفحته على تويتر إن النواب العراقيين الذين ذكروهم كوهين في كلامه نفوا الموضوع وموقفهم أقوى. نجل أحد الذين ذكرت أسماؤهم بأنهم زاروا الأراضي المحتلة وهو خالد المرفجي قال في منشور له "الموضوع لا يحتاج لرد وحتى لتوضيح.. لا يمكن الرد على شيء غير رسمي لأنه سيكون غير موثوق وغير مؤكد.. مع هذا ردي والذي في كل وسائل الإعلام العراقية والعربية وغداً سيطلب من رئيس مجلس النواب مذكرة لتدقيق جوارزه أمام الإعلام".

وأضاف "دقق جيداً في الأسماء التي نشرها كوهين فستجدهم متقاطعين في كل المواقف ولا يمكن أن يجتمعوا إلا في موقف واحد وهو موقفهم من الاستفتاء والانفصال الكردي، أما جميع القضايا الأخرى فهم مختلفون فيها وأبرز المختلفين والذي وعبد الرحمن اللويزي، فكيف يجتمعون على زيارة إلى الكيان الصهيوني؟ ثم بماذا يفيد الكيان الصهيوني نائب مهموم يحمل هموم الناس إلى ابن ما حل وارتحل مثل خالد المرفجي؟ لا يجيد التلون ويحمل القدس في قلبه، ويبكي من أجلها، قومي يدافع عن قومه وشعبه، كل طموحاته هو العمل لأبناء قومه ومساعدتهم على عبور المحنة".

أحمد عقل سفير فلسطين لدى العراق يقول: الأنباء التي تحدثت عن زيارة مسؤولين عراقيين إلى إسرائيل غير صحيحة، ومفيدة، الهدف منها التثويش على الرأي العربي والعراقي، بأن هناك دولا عربية تريد التطبيع مع الكيان الصهيوني". من جانبه، أشار الصحفي العراقي زياد وليد، إلى أن "هناك محاولات دائمة لمعرفة كيف ينظر الشارع (عبر فيسبوك) إلى موضوع التطبيع، كون التطبيع لا يعني زيارة مسؤولين هنا وهناك للأراضي المحتلة، فهذا حدث قديم، بل القصد هو الشعوب، توجد صفحات إسرائيلية وظفت عراقيين، وحتى لا نلهث ونشتغل بردود الأفعال بعد ما تنشره صفحات الصحافية، وحتى لا يصعب التطبيع وجهة نظر لجماعة من الناس، لا بد لنواب سائرون والفتح من العمل بشكل عاجل على تشريع قانون شامل لتجريم أي نوع من التعامل مع إسرائيل. هذه الأمور تتطلب قانوناً ولجنة متابعة تُخضع هؤلاء (مسؤولين أو مواطنين) إلى محاكمة صارمة".

وقالت ليلى الموسوي: "إسرائيل تمهد للتطبيع مع العراق قبل وجوده، نشر الشائعات والتحدث عن حقائق لا وجود لها أسهل ما يمكن فعله، أطالب بدليل يحوي أسماء من تدعي وسائل إعلامهم أنهم قاموا بزيارة "إسرائيل" عتبي على السذج من أبناء بلدي الذين يرقصون ويؤيدون أي شائعة تصدر عنهم، "إسرائيل" تمتلك قوة وهمية صدقها الكثيرون".

